

عندل تدرجاً، أو ممتنع على الأيسل مسشيداً ولم يتسور إذ، تكون قد تدرج، أو
المواقع» (١).

وقد استعمل ابن مالك ما يمثل المعيارية بقوله:

(فَوَحَّدَ - وَثَنَ - وَأَجْمَعَ - وَأَفْرَدًا)

يريد أنه لا يجوز تشية المصدر المؤكد لعامله، ولا جمعه، بل يجب إفراده،
فتقول: «ضربت ضرباً» أما المبين للعدد فيثنى ويجمع، نحو: «ضربتين،
وضربيات» وأما المبين للنوع، فيجوز تشيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه، نحو:
«سرت سيري زيد الحسن والقييح».

صاغها ابن مالك نظماً في قوله:

٢٩٠- وَمَا لَتَوَكِيدٍ فَوَحَّدٌ أَبَدًا وَثَنٌ وَأَجْمَعٌ غَيْرُهُ وَأَفْرَدًا

(لتوكيد) صلة ما، (ما لتوكيد) ما اسم موصول في محل نصب على
المفعولية بوحد، (وحد) لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع،
(غيره) أى غير المؤكد، و (وما) اسم موصول في محل نصب على المفعولية
بوحد والموصوف بها محذوف، و (لتوكيد) في موضع الصلة لما والعائد إليها
الضمير المتقل من الفعل إلى الظرف، و (فوحده) بكسر الحاء المشددة فعل
أمر وفاعله مستتر فيه، و (أبدا) منصوب على الظرفية متعلق بوحد (وثن
واجمع) فعلا أمر معطوفان على وحد، و (غيره) منصوب باجمع وهو
مطلوب أيضاً من جهة المعنى لثن على سبيل التنازع والضمير المضاف إليه
عائد على ما، و (وأفردا) فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة في الوقف
ألفاً ومفعوله محذوف مماثل للمذكور لأن شرط التنازع فيه أن يكون مؤخرأ
عن طالبه على الصحيح وتقدير فوحده المصدر الذى استقر لتوكيد وثن
واجمع غيره وأفرد غيره.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٢٤٠، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة
القاهرة، ١٣٩٧ هـ، ١٩٧٧ م.